

## الدورة الثانية عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

الوثيقة الختامية للنقاش المواضيعي بشأن:

"أهمية التنوع الثقافي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"

جدة 23 نوفمبر 2017:

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، يوم 21 نوفمبر 2017، خلال دورتها الثانية عشرة، نقاشاً مواضيعياً تمحور حول "أهمية التنوع الثقافي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان". وقد افتتح رئيس الهيئة السيد محمد كاغاوا والسفير سمير بكر، ممثل الأمين العام للمنظمة، النقاش الذي شارك فيه أعضاء الهيئة، إضافة إلى الدول الأعضاء ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، وخبراء في مجال حقوق الإنسان وممثلي وسائل الإعلام.

وانطلاقاً من هذه المناقشات المستفيضة، اعتمدت الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان ما يلي:

**شددت** على أن الإسلام أقر بالتنوع بين بني البشر ونادى به بوصفه "أمراً إلهياً"، وذلك في إطار مفهوم الوحدة في إطار التنوع، حيث وضع الأساس لثقافة جديدة قائمة على مبادئ المساواة بين جميع البشر بغض النظر عن الطائفة أو اللون أو العقيدة أو المعتقدات الدينية. وعلى خلاف الحضارات الأخرى في التاريخ، لم ينظر الإسلام إلى الثقافات البشرية على أساس اختلاف ألوانها، وهو لا يقسم المجتمعات البشرية إلى مجتمعات خير مطلق أو شر مطلق. ولا يستند قبوله واحترامه للتعددية الثقافية إلى أي أهواء أو انتهازية، وإنما بناءً على تعاليمه العالمية السامحة للبشرية جمعاء.

**أكدت** أيضاً أن نجاح الإسلام كدين وحضارة عالمية مرتبط بقدرته على التكيف واحتضان الصفات الثقافية الإيجابية للشعوب المتميزة والأماكن المتنوعة. غير أن الإسلام، مع احترامه الكامل للقيم النافعة للثقافات الأخرى، سعى إلى تغيير الممارسات التي يتضح أنها تعيق قيام وديمومة دول ومجتمعات تنعم بالسلم والتقدم والرخاء.

سلط الضوء على ذروة العطاء الثقافي للمجتمعات الإسلامية في القرون الوسطى وإسهاماتها في مجال الاكتشاف العلمي وتنمية التعليم ومختلف الثقافات، والتي أسهمت في مسيرة العالم الثابتة من العصور المظلمة إلى عصر النهضة.

واسترشاداً منها بـ "ميثاق المدينة"، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، واتفاقية حماية وتعزيز التنوع وأشكال التعبير الثقافي والإعلان الإسلامي للإيسيسكو<sup>1</sup> بشأن التنوع الثقافي والاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي التي تكفل لكل شخص الحق في المشاركة في الحياة الثقافية بما في ذلك الأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية وحققهم في التمتع بثقافتهم الخاصة وأداء شعائرهم الدينية وممارستها.

ذُكرت بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يعترفان بوجود عدم التجانس الثقافي والاعتراف بأهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وقبول حق كل إنسان في أن تكون له هوية ثقافية مختلفة، مع التأكيد من جديد على الالتزام الرسمي لجميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها.

أشارت كذلك إلى إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي الذي يؤكد أن الثقافة تتخذ أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي للكائنات الحية<sup>2</sup>. ومن ثم فإن التطبيق الكامل لحقوق الإنسان يتطلب احترام وتعزيز التنوع الثقافي الذي تكفله صكوك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

رحبت باعتماد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 واعترافها باحترام التنوع الثقافي بوصفه عنصراً أساسياً لضمان التنمية المستدامة للدول والثقافات من خلال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف والتسامح والاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات، والمواطنة العالمية، والمسؤولية المشتركة.

<sup>1</sup> المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

<sup>2</sup> إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي.

رحبت أيضاً بعقد المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الثقافة في السودان الذي نظمته منظمة التعاون الإسلامي ومؤسستها المتخصصة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لإبراز التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستراتيجية الثقافية الإسلامية والاستجابة لتحديات التنوع بطريقة منسقة من خلال العمل الإسلامي المشترك.

**أكدت** أن التنوع الثقافي، وهو سمة مميزة للإنسانية، ينعكس في نسيج غني من الثقافات والتقاليد والفلسفات والفنون. وعلى الرغم من وجود تباينات ثقافية، أدى التأثير المتجانس للعولمة إلى ظهور قيم ثقافية وأخلاقية وأنماط سلوكية مشتركة بين بني البشر، مما ساعد على تقارب الناس والقضاء على ممارسات تقليدية ضارة. ومن ثم، فإن احترام التنوع الثقافي يمثل احتراماً للمبادئ الإنسانية المشتركة التي تشكل الأساس الوطيد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعلنة في صكوك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

**حددت** التحديات العالمية الناشئة عن الحقائق الديموغرافية والجغرافية السياسية المتنوعة بين العالمين النامي والمتقدم، مما أدى إلى قيام عمليات تبادل اقتصادية واجتماعية غير متكافئة، تنطوي على إمكانية تعميق التباينات الثقافية القائمة بين المجتمعات المحلية ونشوب الصراعات.

**شددت** على أهمية الأنشطة الترفيهية، مثل الرياضة والتعبيرات الفنية في شكل موسيقى ورسم وأداء متجانس لتعزيز التفاهم بين الثقافات من خلال تحديد أوجه التشابه داخل المجموعات الثقافية وفيما بينها من أجل إنشاء مجتمع تعددي.

**أعربت** عن أسفها لأن دلائل التعصب وعدم القبول بالتنوع أضحت في الآونة الأخيرة تندر بالسوء من خلال موجة متزايدة من كراهية الأجانب والكراهية والتمييز على أساس العرق والدين والأصل والإثنية، مما أدى إلى انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في المجتمعات المتضررة. ومما يؤسف له أن أعمال التعصب هذه لا تنتشر في البلدان النامية أو المجتمعات التي تعاني من صراعات فحسب، بل تؤثر كذلك على العالم المتقدم، حيث تبث سياسات اليمين المتطرف بذور الخلاف وتنشر كراهية الأجانب بذريعة التباينات الثقافية ومن خلال تجريم المهاجرين واللاجئين والأقليات الأخرى. وفي الحقيقة، فإن ثقافة الكراهية

والتعصب هذه لا تفضي إلى خلق مجتمعات تنعم بالسلم، فهي لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين.

أعربت أيضاً عن أسفها لأنه على الرغم من أن القيم الإسلامية تتفق تماماً مع المعايير المقبولة عالمياً للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز، فإن الإسلاموفوبيا وتجلياتها على يد الجماعات اليمينية المتطرفة تؤدي إلى الكراهية والتمييز ضد المسلمين، وخلق شعور كاذب بصراع وشيك بين الحضارات. نددت بالمحاولات التضليلية التي تقوم بها بعض الأوساط لتشويه مؤسسة الزواج والأسرة من خلال إقحام الخطاب المنحرف "للميول الجنسية" كجزء من حقوق الإنسان والعلاقات بين المثليين باعتبارها "شكلاً بديلاً للأسرة" بذريعة التنوع. وتحقيقاً لهذه الغاية، جددت الهيئة تأكيدها الدور الأساسي والإسهامات الجوهرية لمؤسسة الزواج والأسرة، التي أسهمت في تعزيز القيم الأخلاقية والروحية فضلاً عن تعزيز الرقي الاجتماعي - الاقتصادي في المجتمعات كافة.

أشادت بالمبادرات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي في وقت مناسب والتي تتضمن الاعتماد بتوافق الآراء لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16 الذي يعبر عن العزم العالمي على مكافحة جميع أشكال التمييز والكراهية والعنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد لتجنب الصدام بين الثقافات. وأشادت أيضاً بجهود منظمة التعاون الإسلامي للتعاون الفعال مع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة واليونسكو من أجل سد "الفجوة في المفاهيم" بشأن قضايا حرية الدين وحرية الرأي والتعبير، فضلاً عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وحماية التراث الثقافي وانتهاءً بالتعليم الجيد والإعلام والاتصال والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا التي تعمل على تعزيز تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان فيما بين جميع الثقافات والمجتمعات.

شددت على أنه من أجل تعزيز الفهم البناء للتنوع الثقافي، يجب أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة أبعاداً ثلاثة: فكرية، وسياسية، وقانونية وفي مجال حقوق الإنسان. فعلى الصعيد الفكري، ينبغي أن يعني التنوع الثقافي الاعتراف بقيمة التعددية والتعددية الثقافية بوصفها حجر الزاوية في المجتمعات الحديثة. وعلى الصعيد السياسي، ينبغي ترجمة التنوع الثقافي ضمن سياسات الإدماج الاجتماعي لمختلف المكونات الثقافية للمجتمع وتعزيز الرؤية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إزاء مختلف المجتمعات. وعلى الصعيد

القانوني وحقوق الإنسان، يجب الاعتراف بالتنوع الثقافي من خلال احترام وحماية الحق في الاختلاف بوصفه عنصراً لا غنى عنه من عناصر حقوق الإنسان العالمية.

شددت أيضاً على أن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، بوصفها أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي، تضطلع بدور هام في تعزيز احترام الثقافة الإسلامية والقيم النبيلة وتعزيز الحوار بين الحضارات، بما يتسق مع ميثاق المنظمة. وفي هذا الصدد، حثت مؤسسات المنظمة على الاستفادة من خبرة الهيئة في مجال حقوق الإنسان في اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان من أجل تنفيذ الاستراتيجية الثقافية الإسلامية.

شددت على أن للدول الحق السيادي في اعتماد تدابير وسياسات لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيها واتخاذ التدابير المناسبة لمصلحة مجتمعاتها على أفضل وجه مع ضمان عدم التمييز والتمسك بمراعاة وحماية جميع أشكال التعبير الثقافي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع شرائح المجتمع.

شددت أيضاً أنه على الرغم من أن تغيير القوانين والأطر القانونية المحلية يشكل وسيلة فعالة لاحتضان التنوع، فإن دور القيم الأخلاقية والأسرية التقليدية، ولاسيما دور المرأة والمجتمع المدني، يظل أمراً بالغ الأهمية في تعزيز التكامل الثقافي المستدام بين مختلف الجماعات.

اعترفت بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي وسعت نطاق التفاعلات من أجل الابتكار والإبداع وتبادل المعارف والأفكار بين العقول الشابة لدعم تطوير التواصل المباشر بين الناس والتعاون مع إمكان التقريب بين المجتمعات المحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددت الهيئة أيضاً على تنفيذ التوصيات الواردة في الندوة التي نظمتها الهيئة مؤخراً بشأن دور الإعلام في مكافحة خطاب الكراهية، وتهيئة بيئة مواتية للحوار بين الحضارات، وإزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم أي صراع بين الحضارات أو نسبية الثقافة.

أبرزت أنه في حين يتم التأكيد على الاحترام التام للتنوع، يجب ألا يصبح ذريعة لإدامة الممارسات الثقافية الضارة التي تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية والعالمية. إن احترام التنوع الثقافي يجب ألا يمنع المجتمعات من أن تنمو وتتطور. ويجب أن يتولى عملية تصحيح هذه الممارسات الضارة مناصرو هذه

الحقوق داخل المجتمعات أو المجتمعات المعنية من خلال عملية حوار مستنير ومفتوح يقوم على الفهم الحقيقي للتعاليم الدينية والثقافية والالتزامات المترتبة على القانون العالمي لحقوق الإنسان. **شددت أيضاً على أن هناك حاجة إلى تفهم أن تغيير القناعات الثقافية عميقة الجذور لبعض المجتمعات المحلية عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب صبراً وتفهماً من جانب الأطراف المعنية كافة. وعلى الرغم من أن وجود التشريعات الرسمية المتناغمة مع الالتزامات الدولية للدول الأعضاء التي تحظر الممارسات الضارة قد تكون الخطوة الأولى، فإن اتباع نهج شامل ولاسيما من خلال التعليم والمشاركة المجتمعية يشكل الوسيلة المثلى لضمان استمرار عملية التغيير واستدامتها. فالحلول المفروضة من الخارج تأتي بنتائج عكسية وتستثير المقاومة لها.**

**شددت على ضرورة تطوير ثقافة السلام من خلال الحوار بين الحضارات من أجل ردم فجوة الجهل وسوء الفهم والسماح لكل ثقافة بالتعلم وتطوير نفسها من خلال تفاعلات إيجابية ومحترمة وبناءة ومستنيرة. وينبغي أن يركز تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات على الأبعاد الثلاثة الرئيسية للثقافة: المكونات الجمالية والأخلاقية والروحية<sup>3</sup>.**

**شددت على الحاجة إلى إدارة التنوع على المستويين السياسي والدستوري (الذي يضع الأساس لقبول التنوع بوصفه حجر الزاوية للهوية الوطنية للأمة أو الدولة)؛ على الصعيدين الثقافي والفكري (الذي يتضمن رسم خرائط ثقافية لمختلف العناصر الثقافية للمجتمع، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والتراث الثقافي والممارسات الثقافية والمنتجات الثقافية والقطع الأثرية التي ستُدرج في المناهج الدراسية لتثقيف الأجيال الشابة) والمستويات التعليمية والإعلامية (يُنْفَذ من خلال وسائل الإعلام والتطبيقات التكنولوجية).**

---

<sup>3</sup> أ) يتجسد البعد الجمالي للثقافة في تجلياتها المادية في شكل المباني والفولكلور والطعام والأزياء وما إلى ذلك. وفي ظل هذا البعد من الثقافة، يُمارَس ويُتصور الحوار بين الثقافات في العادة؛ ب) يتمثل البعد الأخلاقي للثقافة في القيم التي تحدّد إنسانية كل شعب أو مجتمع أو فئة، وهذا البعد هو الذي يعطي كل ثقافة معناها ومضمونها، ويعمل على تعزيزها. ويُعبّر عنه من خلال العلاقات الإنسانية وهياكل المجتمع، وأيضاً من خلال التعبيرات الجمالية والتصورات. ج) وبالنسبة للبعد الروحي فبالرغم من أنه لا يمكن تجسيده مادياً فإنه يُعد مصدراً أساسياً للثقافة، وهو يفسر ويعطي معنى للحياة ولجميع أشكال التعبير البشري.

## حث المجتمع الدولي على ما يلي:

- (أ) متابعة اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لتعميق النقاش الدولي بشأن التنوع الثقافي، ولاسيما فيما يتعلق بصلته بالتنمية وأثره على صنع السياسات وتنفيذها؛
- (ب) تشجيع إنتاج محتويات متنوعة في وسائل الإعلام وشبكات المعلومات العالمية وصونها ونشرها لتعزيز الوثام بين مختلف المجموعات الثقافية داخل الأمم وفيما بينها، ومن أجل تبني التنوع الثقافي على اعتباره قوة موحدة لإنشاء مجتمعات قادرة على الصمود؛
- (ج) ضمان احترام المعارف التقليدية وحماتها، ولاسيما معارف الشعوب الأصلية وتعزيز جوانب التكامل بين العلوم الحديثة والمعارف المحلية؛
- (د) تشجيع تنقل المبدعين والفنانين والباحثين والعلماء والمثقفين، ووضع برامج وشراكات دولية للبحوث، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحفاظ على القدرات الإبداعية للبلدان النامية وتعزيزها.

## حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على:

- (أ) مراعاة احترام التنوع الثقافي في جميع التشريعات أو السياسات الوطنية أو خطط العمل الوطنية ذات الصلة وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- (ب) وضع أطر تنظيمية مناسبة ترمي إلى تعزيز المبادئ المكرسة في الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي وغيرها من صكوك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً؛
- (ج) إدراج احترام التنوع الثقافي بوصفه أداة للتنمية المستدامة ومحركها ضمن السياسات والبرامج ذات الصلة؛
- (د) تكتيف التعاون الدولي من خلال التلاقح المتبادل للمعارف والأفكار فيما بين الثقافات وتشارك أفضل الممارسات في مجال التعددية الثقافية؛
- (هـ) إشراك جميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين والأقليات والجماعات العرقية ووسائل الإعلام في صياغة السياسات العامة الرامية إلى صون التنوع الثقافي وتعزيزه، وتيسير إقامة منتديات للحوار بين هذه المجموعات تحقيقاً لهذه الغاية؛

(و) إعادة تصميم المناهج الوطنية لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الرسمية لنشر الوعي بالقيمة الإيجابية للتنوع الثقافي؛  
(ز) إعادة صياغة أساليب تدريس المعلمين أو تدريبهم، فضلاً عن المناهج الدراسية بهدف نقل "تعليم المواطنة العالمية"<sup>4</sup> إلى الأجيال الشابة لتوعيتهم، بوصفهم مواطني دولة معينة أو ينتمون إلى مكان ما، "بالحقوق والمسؤوليات والواجبات التي يقتضيها كونهم أعضاء في الكيان العالمي"<sup>5</sup>؛  
(ح) إنشاء مؤسسات ومرافق ثقافية وضمان توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للتنمية الثقافية والمؤسسية.

**اقترحت** الهيئة إنشاء مرصد مستقل داخل الإيسيسكو، وذلك من أجل:

- (أ) متابعة تنفيذ الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي التي يمكن أن تعمل بوصفها عاملاً محفزاً لتوسيع التعاون بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة لتنفيذ المشاريع والبرامج المستهدفة؛  
(ب) جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنوع الثقافي ونشرها على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ الاستراتيجية الثقافية؛  
(ج) وضع منهجيات وأدوات لتقييم ورصد احترام التنوع الثقافي والتي يمكن تكيفها مع الظروف الوطنية أو المحلية من جانب الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة؛  
(د) المساعدة على إنشاء مرصد وطنية تابعة للدول الأعضاء لرصد السياسات وإسداء المشورة بشأن التدابير المناسبة لتعزيز التنوع الثقافي بوصفه وسيلة لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتوطيدها وحمايتها داخل مجتمعاتها.

\*\*\*\*\*

4 يرسخ تعليم المواطنة العالمية مبدأ احترام الجميع وبناء الشعور بالانتماء إلى الإنسانية المشتركة ويساعد الدارسين على التحلي بالمسؤولية وعلى أن يصبحوا مواطنين عالميين فاعلين. <https://en.unesco.org/gced>

<sup>5</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/Global\\_citizenship](https://en.wikipedia.org/wiki/Global_citizenship)



